

القدس: ارتفاع معدلات التغلغل الاستيطاني و"الإزاحات" السكانية

عبد الرؤوف أرناؤوط*

هادنت إسرائيل في موضوع المسجد الأقصى، فتراجعت عن قيود درجت على فرضها على دخول المصلين إلى المسجد خلال الأعياد اليهودية، لكنها صعدت استيطانياً في القدس بإعطاء الضوء الأخضر لإقامة مستعمرة جديدة في قلب المدينة، وبإفساح الطريق أمام وضع اليد على مزيد من العقارات الفلسطينية، وخصوصاً في البلدة القديمة، فضلاً عن المساعي الواضحة لتجميع الجزء الأكبر من المقدسيين في بلدتي شغفاط وبيت حنينا شمالي المدينة.

وبينما طويت الخطة الأردنية القاضية بتركيب كاميرات في ساحات المسجد الأقصى بعد أن أثارت حفيظة الفلسطينيين، فإن سلطات الاحتلال عمدت بشكل أحادي إلى تثبيت كاميرات في منطقة باب الغوانمة في الزاوية الشمالية الغربية للمسجد الأقصى، الأمر الذي اعتبره الفلسطينيون محاولة للتجسس على حركة المصلين من المسجد وإليه.

اللعب على وتر العامل الديني

بدأ أن إسرائيل تستخلص الدروس من أحداث النصف الثاني من سنة ٢٠١٤ والنصف الثاني من سنة ٢٠١٥ والثالث الأول من سنة ٢٠١٦ في ساحات المسجد الأقصى، حين امتنعت من فرض قيود عمرية على دخول المصلين المسلمين من سكان القدس الشرقية والداخل الفلسطيني إلى المسجد. وكان منع المصلين الذين تقل أعمارهم عن ٥٠ عاماً من دخول المسجد، والسماح لأكثر عدد ممكن من المستوطنين، بمن فيهم مسؤولون سياسيون، باقتحام الساحات في موسم الأعياد اليهودية بالتزامن مع تصريحات مسؤولين إسرائيليين تدعو إلى تقسيم المسجد ما بين المسلمين واليهود، فضلاً عن عوامل أخرى، أمور كلها فجّرت موجة الغضب الفلسطينية التي بدأت في القدس في

* صحافي مقيم في القدس.

تشرين الأول / أكتوبر، وامتدت إلى باقي أنحاء الأراضي الفلسطينية، رفضاً لمحاولة إسرائيل فرض واقع جديد في المسجد، وضد سياسة التمييز العرقي و"الإزاحات" السكانية وتهويد المدينة.

لجأت إسرائيل أخيراً، في عيد "بوريم" (المساخر) و"الفصح" في آذار / مارس ونيسان / أبريل، إلى فتح المسجد أمام المصلين من دون فرض قيود عمرية، متراجعة لوقت قصير عن فرض قيود على دخول مَنْ هم دون سن الخمسين، وإن كانت فسحت المجال، في الوقت ذاته، أمام المستوطنين وجماعات الهيكل لاقتحام ساحات المسجد وبأعداد كبيرة. وباستثناء "مناوشات" بين حراس المسجد من جهة، والمستوطنين وعناصر الشرطة الإسرائيلية من جهة أخرى، فإن الأمور سارت في المسجد بهدوء مشوب بالحذر من دون أن تتطور إلى مواجهات. غير أن الأرقام المرصودة لأعداد المستوطنين الذين اقتحموا ساحات المسجد دلت على ارتفاع وليس انخفاض في أعداد المقتحمين، إذ أشار المركز الإعلامي لشؤون القدس والأقصى أن ٤٨٤٠ مستوطناً اقتحموا ساحات المسجد في الفترة ما بين كانون الثاني / يناير ونيسان / أبريل من العام الجاري.

واستناداً إلى الإحصاء ذاته، فإن ١٩٠٨ من المستوطنين اقتحموا ساحات المسجد خلال نيسان / أبريل الماضي مقارنة بـ ١٣٩٨ في سنة ٢٠١٥، و١٢٠٢ مستوطناً في سنة ٢٠١٤. وأشار المركز ذاته إلى أن ١٠١٣ مستوطناً اقتحموا ساحات المسجد خلال ٥ أيام فقط صادفت عيد الفصح اليهودي، وهذا مؤشر واضح إلى زيادة أعداد المقتحمين.

أما الخطوة الثانية التي لجأت إليها السلطات الإسرائيلية فكانت تنفيذ حملة اعتقالات طالعت عشرات الشبان الفلسطينيين من سكان البلدة القديمة ومحيطها قبيل بدء عيد الفصح اليهودي، مع إصدارها أوامر بمنع دخول ساحات المسجد لفترات تتفاوت ما بين أسبوعين وشهر؛ وكانت خطواتها الثالثة تتمثل في إصدار أركان الحكومة الإسرائيلية، بدءاً من رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو، مروراً بوزير الدفاع موشيه يعلون، ووصولاً إلى منسق أنشطة الحكومة الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية يواف مردخاي، بيانات يزعمون فيها عدم وجود نيات لتغيير الوضع القائم في المسجد الأقصى.

وقال نتنياهو في بيان عشية عيد الفصح اليهودي في ١٤ نيسان / أبريل: "أقول لكم بكل تأكيد: لم ولن يحدث أي تغيير في سياستنا حيال الوضع القائم في جبل الهيكل [الحرم الشريف]. لا تصدقوا الأكاذيب التي يروجها أيضاً، للأسف الشديد، عدد من نواب الكنيست"، في إشارة إلى النواب العرب.

ولم يخل الأمر من الترغيب، إذ قال يواف مردخاي في بيان له، إنه في حال استتباب الهدوء، فإن الحكومة الإسرائيلية ستفسح المجال أمام أعداد كبيرة من المصلين من الضفة الغربية وقطاع غزة للوصول إلى المسجد الأقصى في شهر رمضان المبارك الذي سيحل في مطلع حزيران / يونيو.

تركيب الكاميرات

في غضون ذلك، أعلن الأردن طي ملف وضع كاميرات في ساحات المسجد الأقصى.

وأوضح رئيس الحكومة الأردنية عبد الله النسور في ١٨ نيسان / أبريل، لوكالة الأنباء الأردنية (بترا)، الموقف الأردني قائلاً: "فوجئنا منذ إعلان نيتنا تنفيذ المشروع [الكاميرات] بردات أفعال بعض أهلنا في فلسطين تتوجس من المشروع وتبدي ملاحظات عليه وتشكك في مراميه وفي أهدافه. ولأننا نحترم الآراء جميعها لإخوتنا في فلسطين عامة وفي القدس الشريف خاصة، ولأننا نؤكد دوماً دعمنا الكامل والتاريخي لخيارات وتطلعات الشعب الفلسطيني الشقيق وسيادته على ترابه الوطني وضمنه الحرم القدسي الشريف، ووقوفنا إلى جانبه في كل الظروف والأحوال، فقد وجدنا أن هذا المشروع لم يعد توافقياً، بل قد يكون محل خلاف، وبالتالي فقد قررنا التوقف عن المضي في تنفيذه".

وكانت الحكومة الأردنية قد أعلنت قرارها تثبيت كاميرات في ساحات المسجد الأقصى بعد لقاء العاهل الأردني الملك عبد الله الثاني مع وزير الخارجية الأميركي جون كيري، في عمّان في تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١٥، لرصد استفزازات المستوطنين الإسرائيليين في ساحات المسجد.

غير أن إسرائيل سارعت إلى تثبيت كاميرات في منطقة باب الغوانمة في الزاوية الشمالية الغربية للمسجد الأقصى، الأمر الذي أثار استياء الفلسطينيين.

وقال مفتي القدس والديار الفلسطينية وخطيب المسجد الأقصى، الشيخ محمد حسين، في بيان في ٩ أيار / مايو: "إن انتهاك سلطات الاحتلال بتركيبها كاميرات مراقبة على مدار الساعة، وتصويرها كل ما يجري في المسجد الأقصى المبارك وقبة الصخرة، وبثّه، يشكل تهديداً مباشراً للمسجد المبارك". وحذّر الشيخ حسين من "النوايا المبيتة لهذه الخطوة"، قائلاً إن "الهدف من وجود هذه الكاميرات هو معرفة من يدخل أو يخرج من المسجد الأقصى المبارك".

المصلحة العامة هي مصلحة المستوطنين

صعدت الحكومة الإسرائيلية عمليات الاستيطان على الأرض، وشرعت منظمة "أماناه" الاستيطانية في إقامة مستعمرة جديدة على أرض فلسطينية في حي الشيخ جراح في القدس الشرقية، كانت "دائرة أراضي إسرائيل" قد صادرتها وسلمتها إلى هذه المنظمة.

وجاء في تقرير لحركة "السلام الآن" الإسرائيلية في ٩ أيار / مايو أن منظمة "أماناه" الناشطة في مجال الاستيطان في الأراضي الفلسطينية، ستقيم مقراً لها من ٤ طبقات يضم ٧٠ مكتباً على أرض تبلغ مساحتها ٣ دونمات. وستكون هذه المستعمرة الجديدة ملاصقة للمستشفى الفرنسي، ولن تكون بعيدة عن مقار العديد من القنصليات العامة الأجنبية، ومنها: الإسبانية، والإيطالية، والتركية، والبريطانية، والسويدية، والبلجيكية، فضلاً عن مقر الاتحاد الأوروبي.

وكشفت "السلام الآن" أن هذه الأرض هي ضمن ٤٠٠٠ دونم من أراضي مدينة القدس مملوكة لعائلة أبو طاعة الفلسطينية، وكانت الحكومة الإسرائيلية في سنة ١٩٦٨ قد أعلنت مصادرتها، لكنها لم تنجز العملية القانونية لتلك المصادرة.

وأضاف تقرير "السلام الآن": "في سنة ١٩٩٢ قررت دائرة أراضي إسرائيل منح الأرض

إلى منظمة أماناه من أجل تخطيط إقامة مستعمرة عليها بعد الالتزام بنقل مكاتبها إلى القدس، علماً بأن مكاتبها موجودة أصلاً في القدس الغربية. وفعلاً، قدمت أماناه في سنة ١٩٩٨ مخططها، ووقّعت عليه دائرة أراضي إسرائيل، ولاحقاً قام وزير المالية الإسرائيلي يوفال شتاينتس في سنة ٢٠٠٩ بتوقيع قرار مصادرة الأرض للمصالح العامة من أجل تبييض مصادرة الأرض لمصلحة أماناه، بينما لا تزال المحكمة العليا الإسرائيلية تنظر في اعتراض العائلة الفلسطينية على قرار المصادرة.

مخاوف من الاستيلاء على البيوت

في ٩ أيار / مايو الماضي، كان عشرات المستوطنين الإسرائيليين قد استولوا على بناية من ٣ طبقات تضم عدداً كبيراً من الغرف في حارة السعدية في البلدة القديمة في القدس. وأعلنت جمعية "عطيريت كوهانيم"، التي تنشط في مجال الاستيطان في القدس أنها اشترت البناية من عائلة فلسطينية لم تعلق بدورها على ما قالته الجمعية الاستيطانية، أو تبرر أسباب عدم وجودها في المبنى لحظة استيلاء المستوطنين عليه. وسادت مخاوف في أوساط الفلسطينيين بعد تكرار استيلاء مستوطنين على مبانٍ في القدس القديمة وسلوان، من عمليات الاستيلاء التي تفبركها منظمات الاستيطان بمشاركة سمسرة وأفراد فلسطينيين. وقال أحد خطباء المسجد الأقصى، الشيخ يوسف أبو سنيّة، في خطبة الجمعة في ١٤ أيار/ مايو: "إن تسريب البيوت والأراضي عار على أهل بيت المقدس، وبدلاً من ذلك يجب المحافظة على أملاك المسلمين وعدم تسريبها، فالعار والخزي لمن يسرّب بيوت المسلمين." ويقول مدير دائرة الخرائط في جمعية الدراسات العربية خليل التفكجي، إن جماعات المستوطنين الإسرائيليين استولت في الأعوام الماضية على ٧١ بيتاً ومبنى في القدس القديمة.

صراع للبقاء

ثمة معارك حقيقية بين المستوطنين والفلسطينيين بشأن منزل في البلدة القديمة، فعائلة مازن قرش تخشى أن يقوم المستوطنون بإجلائها من المنزل الذي تقيم فيه منذ سنة ١٩١٦ بحجة أنه ملك المستوطنين. وتخوض العائلة صراعاً في المحاكم الإسرائيلية منذ سنة ٢٠١٠، لكن المحكمة الإسرائيلية المركزية قررت أن تجلي العائلة الفلسطينية في حزيران / يونيو لمصلحة المستوطنين. وقد أفادت حركة "السلام الآن" الإسرائيلية أن المحكمة قررت في ٥ نيسان / أبريل الماضي رفض الالتماس الذي قدمه قرش، وأمرته بإخلاء المنزل قبل نهاية حزيران / يونيو لمصلحة جمعية "عطيريت كوهانيم" الاستيطانية، ولفقت الأنظار إلى أن المحكمة قبلت الادعاء بأن حماية المستأجر تسري حتى الجيل الثالث، وبما أن قرش هو الجيل الرابع من المستأجرين، فإن عليه إخلاء المنزل الذي تقيم فيه عائلته منذ أكثر من ١٠٠ عام. وكانت جمعية "عطيريت كوهانيم" استولت في ٢٧ تموز / يوليو ٢٠١٠ على ٤ شقق في البناية التي يقيم فيها قرش، ولم يتبقّ فيها إلا هو، الأمر الذي يعني أن إجلاءه منها

سيمكّن المستوطنين من وضع اليد على البناية بأكملها.

استيطان ديني

تمتد الأنشطة الاستيطانية إلى بلدة سلوان، حيث صادق المجلس القطري للتنظيم والبناء الاستيطاني في ٢٣ آذار / مارس على مخطط جمعية "العاد" الاستيطانية التي تنشط في استيطان سلوان وتحويلها إلى مدينة داود، وعلى مخطط مركز "كيدم". ويتضمن المشروع إقامة مبنى من ٦ طبقات بمساحة ١٢,٠٠٠ متر مربع، تشمل مقراً لدائرة الآثار الإسرائيلية وقاعات ومؤتمرات وغرفاً تعليمية ومحال تجارية ومكاتب خاصة لجمعية "العاد" الاستيطانية. وتخطط هذه الأخيرة لاستخدام المركز في استقبال السياح الذين يزورون القدس من أجل ترويج الرواية الإسرائيلية بشأن البلدة القديمة والمسجد الأقصى وبلدة سلوان.

وردّ مركز المعلومات ولجنة حي وادي حلوة في بيان بتاريخ ٢٣ آذار / مارس بالقول: "إن مخطط 'كيدم' يهدد مساحة كبيرة من أراضي حي وادي حلوة، كانت تُستخدم للزراعة حتى احتلال مدينة القدس سنة ١٩٦٧، وبعد احتلالها قامت بلدية الاحتلال بمصادرتها وهدم غرفتين فيها تعودان إلى عائلة عبده، ثم حُولت إلى موقف سيارات. وفي سنة ٢٠٠٣ سيطرت عليها جمعية 'العاد' الاستيطانية بطرق ملتوية، وبدأت منذ ذلك الوقت بالتخطيط لبناء مشروع استيطاني، حيث قامت بأعمال حفر متواصلة في منطقة المشروع (ساحة باب المغاربة) وهدمت مقبرة إسلامية عمرها ١٢٠٠ عام، إضافة إلى تدمير آثار عثمانية وأموية وبيزنطية ورومانية، من غرف وأعمدة وأقواس، وأبقت على عدد قليل منها تدعي أنها آثار الهيكل الثاني".

وتتركز النشاطات الاستيطانية الإسرائيلية في المنطقة التي تسميها إسرائيل "الحوض المقدس"، والتي تشمل البلدة القديمة وبعض الأحياء الفلسطينية المجاورة مثل سلوان ورأس العمود والشيخ جراح. وكانت إسرائيل أعلنت مراراً أنها تريد الإبقاء على منطقة "الحوض المقدس" تحت سيطرتها في إطار أي حل نهائي مع الفلسطينيين يخصّ مدينة القدس.

مخطط فلسطيني لشعفاط وبيت حنينا

لاحظ مراقبون في مدينة القدس الشرقية أن بلدية الاحتلال صارت تمنح كثيراً من رخص البناء في حيّ شعفاط وبيت حنينا الواقعين شمالي المدينة، وأن ورش البناء باتت تزدهر بصورة ملحوظة في هاتين المنطقتين من دون أن يؤثر ذلك حتى الآن في الأسعار المرتفعة للشقق في مدينة القدس، والتي تبدأ من ٣٥٠,٠٠٠ دولار للشقة التي تبلغ مساحتها ١٠٠ متر مربع. وتشير تقديرات فلسطينية إلى حاجة مدينة القدس الشرقية، وعلى نحو فوري، إلى ٢٠,٠٠٠ شقة سكنية، مع وجود عدد مشابه من الشقق التي هي عرضة للهدم بداعي البناء غير المرخص.

وفي هذا السياق أعلن "مركز جماهيري بيت حنينا" الذي يتلقى التمويل من بلدية القدس الغربية وديوان رئاسة الحكومة الإسرائيلية، مخططاً تنظيمياً شاملاً لحيّ شعفاط وبيت

حنينا للأعوام العشرين المقبلة يشمل رفع عدد السكان الفلسطينيين فيهما إلى ٢٠٠,٠٠٠ نسمة. ولفت إلى أن المخطط يشمل رفع نسب البناء للأراضي بما يشمل زيادة عدد الشقق والطبقات، وإمكان فتح مناطق سكنية جديدة وتنظيمها، والعمل على إعادة تنظيم وتخطيط المرافق العامة والحدايق والمناطق المفتوحة.

واستناداً إلى "مركز القدس لدراسات إسرائيل" الإسرائيلي شبه الحكومي، فإن عدد السكان في شعفاط وبيت حنينا بلغ في سنة ٢٠١٥، ما يزيد على ٥٨,٠٠٠ نسمة. وبرز اسم بيت حنينا خلال المفاوضات غير المباشرة التي أدارها وزير الخارجية الأميركي جون كيري في نهاية سنة ٢٠١٣ وبداية سنة ٢٠١٤، حين اقترح أعضاء في الطاقم الأميركي أن تكون بيت حنينا هي عاصمة الدولة الفلسطينية بدلاً من بلدة أبو ديس التي جرى الحديث عنها في التسعينيات، والتي فصلها الجدار عن مدينة القدس. وجغرافياً يمكن ضم بيت حنينا وشعفاط بسهولة إلى منطقة رام الله، كما يسهل ضم جبل المكبر وأم طوبا وصور باهر إلى منطقة بيت لحم وسط تقديرات في إمكان ضم بلدة العيساوية إلى مخيم شعفاط وعناتا المعزولين أصلاً عن القدس بسبب الجدار.

وحالياً، يبلغ عدد الفلسطينيين الذين يحملون الهوية الإسرائيلية الزرقاء، والذين يُعتبرون بموجبها مقيمين، نحو ٣٠٧,٠٠٠، بينهم نحو ١٢٠,٠٠٠ يقيمون في أحياء خلف الجدار. وبرزت حديثاً دعوات إسرائيلية إلى عزل ٢٨ حياً في مدينة القدس يقطنها نحو ٢٠٠,٠٠٠ مقدسي. ■

من منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية

الاقتصاد السياسي لصناعة التقنية العالية في إسرائيل

فضل مصطفى النقيب ومفيد قسوم

٢٠٧ صفحات ١٠ دولارات